بعد الحصول على شهادة الاعتراف الخليجي

تقي: الشهادة المعتمدة من «هيئة الصناعة» أصبحت معتمدة دولياً

طارق عرابي

حصلت إدارة مختبرات الجودة بالهيئة العامة للصناعة على شهادة الاعتراف من قبل مركز الاعتماد الخليجي، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس إيجابيا على وضع الصناعة والتصدير بالكويت بشكل عام.

مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبدالكريم تقي أكد خلال مؤتمر صحافي أمس على ان حصول الكويت على اعتراف مركز الاعتماد الخليجي يعني بالضرورة الحصول على الاعتماد الدولي لمختبرات واختبارات النتائج التي تصدر من الكويت للعالم، وأن أي شهادة يتم اعتمادها من قبل الهيئة العامة للصناعة أصبحت معتمدة دوليا.

وأضاف ان المنتجات الصناعية الكويتية كانت تعاني من مشكلة قديمة تتمثل في أن أي منتج تنتجه المصانع الكويتية كان يجب ان يخضع لمجموعة من الاختبارات خارج الكويت، الامر الذي كان يتطلب إجراءات طويلة جدا ويحتاج إلى تكاليف عالية، في حين أن شهادة الاعتراف الحالية ستوفر على المصنعين الكثير من الوقت والجهد والمال.

وأشار إلى ان شهادة الاعتراف كانت عبارة عن هدف لدى الهيئة العامة للصناعة تم رفعه لوزير التجارة والصناعة من قبل قطاع المواصفات والخدمات الصناعية بالحصول على كل أنواع الشهادات التي تضعنا بالمرتبة العالمية، فكانت إحدى هذه التحديات هي موضوع شهادة الاعتماد الخليجي الذي يعتبر أول خطوة نحو الاعتماد العربي، ولأن الاعتماد الخليجي معتمد دوليا فقد اصبحنا معتمدين دوليا كمختبرات لأي دولة بالعالم، حيث أصبح بإمكان الشركات الاجنبية أن تجري اختباراتها من خلال مختبراتنا المعتمدة عالميا.

الاعتراف سيوفر على المصنعين الوقت والجهد والمال

الخطوة القادمة هي أن يصبح موظفو الهيئة محكمين معتمدين

عبدالكريم تقي متسلما شهادة الاعتراف الخليجي (ريليش كومار)

وأوضح تقي أن هيئة الصناعة أصبحت أمام تحد جديد هو الحفاظ على المستوى الذي وصلت إليه، بالإضافة إلى الحصول على اعتمادات أخرى جديدة من بينها مركز الاعتماد العربي، كما انها تسعى خلال المرحلة المقبلة الى أن تصل إلى أن يصبح موظفو الهيئة محكمين معتمدين، وهذا الأمر يحتاج إلى تجهيز وإلى عدد معين من كل الاختصاصات.

من جهة أخرى، وفيما يتعلق بخطة الهيئة العامة للصناعة لتعظيم الإيرادات العامة للدولة، أفاد تقي بأن أحد أهداف هيئة الصناعة بحكم القانون هي دعم القطاع الصناعي وتنميته ودعمه، خاصة أن الصناعة تعتبر المصدر الثالث للدخل بالنسبة للدولة بعد النفط والاستثمار، مشيرا إلى أن الهيئة ماضية في تعظيم إيرادات الصناعة من خلال عدد من الخطوات، أولاها زيادة الرقعة الصناعية بالكويت، فالمدن الصناعية ستقفز بحسب الخطة الموضوعة إلى اكثر من الضعفين خلال المرحلة القادمة، كما أن شكل الصناعة سيختلف فهناك صناعات تعطي قيمة اقتصادية اكبر من خلال التوظيف والبيئة وغيرها من القطاعات.

من ناحيته، قال نائب مدير عام الهيئة العامة للصناعة محمد العدواني أن مركز الاعتماد الخليجي المنبثق من هيئة المواصفات الخليجية يهدف إلى اعتماد كل الاجراءات التي تتخذها الدول الخليجية، وبفضل القائمين على هذا المركز تم الحصول على اعتمادات دولية بزمن قياسي، والكويت هي إحدى الدول التي صادقت على اتفاقية هذا المركز.

بدوره، قال مدير عام مركز الاعتماد الخليجي أحمد المطيري ان الاعتماد لن يتحقق ما لم تتوافر هناك مجموعة من الأمور، أولها الكفاءات البشرية والفنية التي أثبتتها إجراءات الاعتماد، مبينا ان المحافظة على الاعتماد هي الأهم خلال المرحلة المقبلة، فالاعتماد ليس مجرد شهادة، والشهادة ليست الهدف، وإنما يجب ان نثبت للمجتمع الدولي أن لدينا قدرات كبيرة في دول الخليج.

من خلال تخفيض رأس المال

مساهمو «جلوبل» يقرّون توزيعات نقدية بـ 7,5 ملايين دينار

عقد بيت الاستثمار العالمي (جلوبل)، جمعيته العمومية غير العادية أمس لمناقشة اقتراح مجلس الإدارة توزيع نسبة من السيولة غير المستخدمة بقيمة 7,5 ملايين دينار نقدا على المساهمين من خلال تخفيض رأس المال.

ووافق المساهمون على تخفيض رأس المال المصرح والمصدر والمدفوع من 57 مليون دينار إلى 49,5 مليون دينار بإلغاء 75 مليون سهم، أي بإلغاء نحو 13,5٪ من عدد الأسهم المملوكة لكل مساهم (مستثنى منها أسهم الخزينة) بسعر 0,100 دينار لكل سهم تدفع للمساهم نقدا.

وبعد الانتهاء من عملية تخفيض رأس المال، سيصبح رأس المال المصرح به والمدفوع 49,5 مليون دينار مع سيولة كافية لتمويل أعمال الشركة الأساسية وتأثير إيجابي مستقبلا سواء على العائد على حقوق المساهمين أو القيمة الدفترية للسهم. وبحسب البيانات المالية في 30 يونيو 2018، فإن عملية تخفيض رأس المال ستؤدي إلى ارتفاع القيمة الدفترية للسهم من 0,126 دينار إلى 0,130 دينار.

وفي هذا الصدد، قال الرئيس التنفيذي سليمان الربيع: «ساهم الأداء التشغيلي الجيد وقوة المركز المالي والسيولة المرتفعة في اتخاذ مجلس الإدارة قراره التوصية بهذه التوزيعات والتي تأتي للعام الثاني على التوالي بعدما قمنا بتوزيعات مماثلة العام الماضي بقيمة 22,9 مليون دينار».

وبعد هذه التوزيعات، سيرتفع إجمالي التوزيعات النقدية للمساهمين منذ العام 2015 إلى نحو 41 مليون دينار نتيجة جودة الإيرادات واستمرار الشركة في تحقيق الأداء الإيجابي جراء التنفيذ الفاعل لاستراتيجية الشركة في التركيز على الأعمال الأساسية المدرة للرسوم.

سليمان الربيع خلال الجمعية العمومية

«فلاي دبي»: 10,4٪ نمو العائدات خلال النصف الأول

كشفت فلاي دبي في بيان صحافي أمس عن نتائجها المالية نصف السنوية المنتهية في 30 يونيو 2018، حيث ارتفع إجمالي العائدات الى 2,8 مليار درهم وذلك بنمو 10,4٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، كما سجلت عائدات المسافر لكل كم نموا بواقع 6,5٪، بينما سجلت خسائر بلغت 316,8 مليون درهم للفترة المنتهية في 30 يونيو 2018.

وقال البيان ان الشركة نقلت 5,4 ملايين مسافر خلال الشهور الستة الماضية، حيث ساهمت بـ 12,3٪ من إجمالي حركة المسافرين في دبي.

وأضاف البيان أن ارتفاع تكلفة الوقود شكل المزيد من الضغوط على التكاليف التشغيلية، وانعكس ذلك في الزيادة المتسارعة في إجمالي تكاليف التشغيل مع زيادة 175 مليون درهم نتيجة ارتفاع أسعار خام برنت 35٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وعلى هذا الصعيد، قال الرئيس التنفيذي لشركة فلاي دبي غيث الغيث: «خلال السنوات الـ 9 الأولى من عملياتها حققت فلاي دبي الكثير من الإنجازات لترسخ اسمها كجزء اساسي في صناعة الطيران».

وأضاف: «مازلنا نواجه بيئة صعبة للاعمال والنتائج نصف السنوية تعكس هذه التحديات على المدى القصير.. وعلى الرغم من التحديات نحن مستمرون في الاستثمار في اسطولنا ووجهاتنا وعملياتنا لاستشراف الفرص ونتطلع الى المستقبل».

غيث الغيث

بناء مجمعات جديدة لإنتاجه يحتاج إلى تمويل طويل الأجل

الطلب الآسيوي يسبب عجزاً في سوق الغاز العالمي

محمود عيسى

قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني إن تزايد الطلب على الغاز من الدول الآسيوية خاصة من الصين، قد يؤدي إلى تأرجح سوق الغاز الطبيعي المسال ويخلق عجزا في السوق خلال الفترة بين 2022 و2025.

وقد ساعدت توقعات السوق بوجود فائض في عرض الغاز وانخفاض أسعاره على الحد من النشاط الاستثماري الجديد في هذا القطاع في العامين الماضيين. ومن المفترض أن تكون الإضافات المحدودة على الطاقة الإنتاجية بعد عام 2020 إيجابية للأسعار الفورية، لاسيما في آسيا وأوروبا، وسيصب ذلك في مصلحة مشاريع الغاز الطبيعي المسال ذات الطاقات الكبيرة التي لم يتم التعاقد عليها، وتلك المرتبطة بأسعار الغاز الفورية.

وتوقعت الوكالة ان يبقى نمو الطلب على الغاز قويا في السنوات المقبلة مستمدا الزخم من طلب الأسواق الآسيوية الذي يمثل ثلثي الطلب الكلي على الغاز الطبيعي المسال. ويعود ذلك إلى مزيج من النمو القوي في الطلب على الطاقة في آسيا، حيث ان الغاز الطبيعي يعتبر الوقود الأحفوري المفضل في الحد من تلوث الهواء، ورد الفعل المعاكس على الطاقة النووية. وتعد اليابان حاليا أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال، لكن الصين تتسارع بقوة لتصبح السوق الرئيسي للغاز الطبيعي المسال.

اليابان أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال والصين تتسابق معها لتصبح السوق الرئيسية له

ويمكن أن يبدأ سوق الغاز الطبيعي المسال بمواجهة عجز بحلول الفترة بين 2022 و2025 ما قد يعزز بالتالي أسعار الغاز في أسواق الدول المستوردة الرئيسية، مستفيدة من مشاريع الغاز الطبيعي المسال التي تعتمد على الأسعار الفورية والمراكز والكيانات ذات المحافظ الاستثمارية المهمة للغاز الطبيعي المسال.

وقالت الوكالة انه لم ينتج عن موجة غير مسبوقة من المشروعات الجديدة التي دخلت مرحلة التشغيل في الفترة بين 2016 و2019 أي فائض مادي في سوق الغاز الطبيعي المسال، كما أنها لن تحدث ذلك على المدى المتوسط. وما زالت الكميات المعروضة الإضافية تجد لها مشترين عبر مجموعة متنوعة من البلدان والعملاء الجدد، وبموجب عقود أكثر مرونة.

وأضافت الوكالة ان تمويل المشاريع القائمة على طاقات إنتاج إضافية من الغاز الطبيعي المسال غالبا ما يعتبر تمويلا لمشروعات غير مسترجعة التكلفة، ويعتمد على قدرة الجهات الراعية على تأمين اتفاقيات شراء طويلة الأجل، والتي كان المشترون أقل رغبة في توقيعها تحسبا لأحجام أكبر من الغاز الطبيعي المسال غير المنتظم التي تصل إلى السوق. لذلك، قد يحتاج الرعاة إلى تقديم مساهمة أعلى في رأس المال للحصول على تمويل لمشاريع الغاز الطبيعي المسال، والتي ستبقى سببا في تأخير قرارات الاستثمار النهائية لبعض الوقت، ذلك لأن الإطار الزمني المعتاد الذي يستغرقه مشروع جديد للغاز الطبيعي المسال ليدخل مرحلة التشغيل بعد القرارات الاستثمارية النهائية يتراوح بين 4 و5 سنوات. ونظرا لمحدودية القرارات الاستثمارية النهائية الجديدة، فإن عددا قليلا جدا من المشروعات الجديدة سيدخل مرحلة التشغيل أوائل عام 2020. ومن المحتمل أن تقتصر القرارات الاستثمارية في العام المقبل أو الذي يليه على المشروعات ذات التكاليف الرأسمالية والتشغيلية الأقل نظرا للقيود المفروضة من الناحية التمويلية.

«هانيويل»: الكويت تسعى إلى تطوير «المدن الذكية»

طارق عرابي

نظمت شركة «هانيويل» العالمية للمباني المتصلة ندوة خاصة امس حول أهمية تقنيات المنازل والمباني الذكية، بهدف دعم الرؤية طويلة الأمد التي تنتهجها الكويت لدفع عجلة التنمية المستدامة وبناء بنية تحتية أكثر ذكاء وكفاءة.

وحضر الندوة التي عقدت تحت عنوان «رصد تطور تقنيات إنترنت الأشياء في مباني المستقبل الذكية بالكويت»، مجموعة من أصحاب المباني والمشغلين من القطاعات الرئيسية، حيث ناقشوا أحدث التقنيات والاتجاهات وما وصلت إليه آخر ابتكارات إنترنت الأشياء، والتي تسهم جميعها في ترسيخ مفاهيم المباني الذكية في الكويت وجميع أنحاء العالم.

وبهذه المناسبة، اكد رئيس شركة هانيويل في الكويت والعراق والأردن ولبنان: جورج بومتري، سعي الكويت الدؤوب نحو تحديث وتطوير بنيتها التحتية، والتركيز على تطوير المدن الذكية انسجاما مع أهداف رؤية الكويت 2035.

وأضاف انه من خلال هذه المبادرات الواعدة، أصبحت المباني أكثر اتصالا واعتمادا على شبكة الإنترنت، وهو ما يوفر لأصحاب ومشغلي المباني فرصة لا مثيل لها لتسخير ابتكارات إنترنت الأشياء، وتحقيق مستويات غير مسبوقة من السلامة والإنتاجية والكفاءة».

وأكد بومتري ان هانيويل سعت من خلال هذه الندوة إلى تسليط الضوء على دور ثورة إنترنت الأشياء في مساعدة أصحاب ومشغلي المباني في الكويت على تحقيق أهدافهم المنشودة، بالإضافة إلى التأكيد على التزامها بدعم الكويت التي تواصل الارتقاء في بنيتها التحتية من خلال الاعتماد على أحدث الابتكارات والمفاهيم المتطورة.

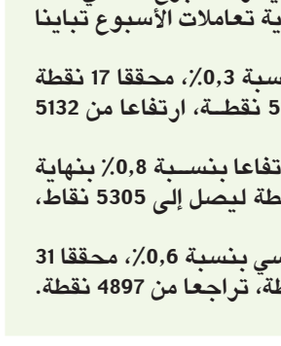

جورج بومتري

البورصة تستعيد نشاطها بمكاسب 100 مليون دينار

شريف حمدي

استعادت بورصة الكويت نشاطها الإيجابي نسبيا مع نهاية تعاملات الأسبوع الأول في سبتمبر، وذلك بعد تراجعات لافتة على مستوى كل المؤشرات والمتغيرات في أغسطس الماضي.

وكان لافتا أن هناك إقبالا على بعض الأسهم القيادية بالسوق الأول الذي حقق مكاسب جيدة بنسبة 0,8٪ بنهاية تعاملات الأسبوع، وهو ما انعكس على أداء المؤشر العام للسوق الذي أنهى التعاملات بالمنطقة الخضراء على عكس الأسبوع الماضي، فيما جنح مؤشر السوق الرئيسي للانخفاض على وقع عمليات تصريف بهدف جني الأرباح، خاصة أن السوق الرئيسي كان قد شهد نشاطا شرائيا الأسبوع الماضي.

ورغم تباين أداء مؤشرات السوق مع جنوحها للارتفاع، إلا أن السيولة شهدت تراجعا لافتا على مدار جلسات الأسبوع خاصة جلسة الافتتاح التي تراجعت فيها السيولة عن 10 ملايين دينار ببلوغها 9,5 ملايين دينار هي الأدنى منذ فورة البورصة في يوليو الماضي.

وبلغت حصيلة السيولة الأسبوعية 81,5 مليون دينار بمتوسط يومي 16 مليون دينار، مقارنة بـ 94 مليون دينار بمتوسط يومي 19 مليون دينار الأسبوع الماضي، وتمركزت السيولة بنسبة 79٪ حول أسهم السوق الأول خاصة مع عودة التوجه الشرائي.

ومن المتوقع ان تشهد البورصة الكويتية نشاطا ايجابيا خلال الجلسات المقبلة بعد هدوء موجة جني الأرباح التي استهل بها السوق تعاملاته عقب عطلة عيد الأضحى، وطغت على تعاملات الأسبوع الماضي وامتدت لبعض جلسات الأسبوع المنتهي أمس، حيث يترقب سوق الأسهم الكويتية نحو مليار دولار عبارة عن تدفقات أجنبية بعد ترقية البورصة فعليا لمؤشر فوتسي للأسواق الناشئة، وستكون هذه التدفقات على مرحلتين الأولى في سبتمبر الجاري، والثانية في ديسمبر المقبل.

تراجع سيولة البورصة رغم نشاطها الإيجابي مع نهاية تعاملات الأسبوع (زين علام)

ومن المؤشرات الايجابية التي تترقبها بورصة الكويت أيضا، طرح أدوات استثمارية جديدة منها صناديق عقارية مدرة للدخل، وإقراض واقتراض الأسهم والبيع على المكشوف للمتعاملين بالسوق، ومبادلة الأسهم، حيث تناقش إدارة البورصة آليات طرح هذه المنتجات مع الشركات الاستثمارية في إطار خطط تطوير السوق.

وارتفعت القيمة الرأسمالية بنسبة 0,3٪ بنهاية تعاملات الأسبوع، حيث حققت مكاسب تقدر بـ 100 مليون دينار، وبذلك تجاوزت القيمة الرأسمالية لبورصة الكويت مستوى 29 مليار دينار، حيث أنهت جلسة أمس عند 29,088 مليار دينار ارتفاعا من 28,989 مليار دينار الأسبوع الماضي.

وشهدت اقفالات المؤشرات بنهاية تعاملات الأسبوع تباينا في الأداء كالتالي:

- ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,3٪، محققا 17 نقطة مكاسب، ليصل المؤشر إلى 5149 نقطة، ارتفاعا من 5132 نقطة الأسبوع الماضي.
- حقق مؤشر السوق الأول ارتفاعا بنسبة 0,8٪ بنهاية جلسات الأسبوع، بواقع 44 نقطة ليصل إلى 5305 نقاط، وذلك من 5261 نقطة.
- انخفض مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,6٪، محققا 31 نقطة خسائر ليصل إلى 4866 نقطة، تراجعا من 4897 نقطة.